أوساط قانونية ورياضية وشعبية ونيابية طالبت بضرورة التراجع عنه

ردود فعل واسعة على قرار إيقاف البيدان: من أنزه القياديين الذين تولوا الهيئة

تواصلت أمس ردود الفعل القانونية والرياضية والشعبية والنيابية على قرار إيقاف المدير العام للهيئة العامة الرياضة يوسف البيدان عن العمل وإحالته للتحقيق بشأن ما أسماه الوزير " تقاعسه عن أداء مهام عدة ".

في هذا الإطار تساءلت مراجع قانونية عن قرار إيقاف البيدان في هذا التوقيت بالذات؟ مبينة أن الوزير كانت لديه الصلاحيات الكاملة قبل حل الحكومة.

وأضافت إن التساؤل الذي يطرح نفسه في هذا التوقيت هو لماذا أصدر الوزير القرار في هذا الشأن في حكومة تصريف العاجل من الأمور؟

وفي الشارع الرياضي أكدت مصادر رياضية أن قرار إيقاف البيدان ظالم، موضحين أن الرجل سلك بالفعل طريق التطوير، ومحاربة الفساد.

وأضافوا أن الهرم أصبح مقلوبا، فبينما يسعى البيدان منذ توليه المنصب إلى تطبيق القانون، يتم إيقافه، وتوجيه تهمة "التقاعس" له بكل سهولة.

وتابعوا: إن قرار إيقاف يوسف البيدان ما هو إلا تجن على الرجل وظلم بين، مشيرين إلى أن الحقيقة ستظهر في القريب العاجل، معتبرين أن هذا القرار كارثة مكتملة الأركان على الرياضة الكويتية.

في السياق ذاته أكدت أوساط شعبية أن الهيئة العامة للرياضة أصبحت بفضل البيدان هيئة قوية لها وجود حقيقي في الأوساط الرياضية الكويتية، كما أن الرجل فعل الكثير في إطار تطبيق القانون، وأولها إيقاف الهدر المالي للتفرغ الرياضي وتطبيقه للأحكام القانونية ووقف الواسطات.

وأضافوا أننا لا نصدق أن سبب إيقاف يوسف البيدان عن العمل هو بسبب التقاعس عن أداء عمله، مبينين أن البيدان من أنزه القياديين الذين تولوا الهيئة العامة للرياضة، مطالبين الوزير معرفي بضرورة سحب هذا القرار.

أما الأوساط النيابية فقد قال النائب سعد الخنفور فقال، إن قرار إيقاف مدير الرياضة يوسف البيدان عن العمل ولأسباب غير منطقية وفي وقت حكومة تصريف العاجل أمر غير منطقي وغير مفهوم.

وأضاف الخنفور أنه يجب إيقاف هذا القرار التعسفي والمتسرع في أسرع وقت فسبب الإيقاف لا يعطي الحق للوزير باتخاذ هذا الإجراء خصوصاً وأن الوزير بصفته هو رئيس اللجنة العليا للاستضافة.

من جهته قال النائب مبارك الطشة «عندما يتخذ أحد وزراء حكومة تصريف العاجل قراراً بإيقاف مدير عام هيئة الرياضة في أمر لا يملك فيه المدير الصلاحيات الكاملة ، والمعني الأول هو الوزير الذي تناسى دوره كونه رئيس اللجنة العليا للاستضافة ، فهذا يعطي مؤشراً واضحاً على التخبط الذي تعيشه الحكومة المستقيلة في آخر أيامها !!وتأزيماً وانتقاماً غير مبرر لذلك يجب على رئيس الحكومة محاسبة هذا الوزير كونه المسؤول الأول عن أي تقصير وإلغاء قراراته التعسفية الانتقامية»

من ناحيته قال النائب محمد مساعد الدوسري إن إيقاف يوسف البيدان من قبل الوزير معرفي، ولأسباب واهية لا يقبلها العقل والمنطق، لن تمر مرور الكرام، ولن نكون شهود زور على ظلم مواطن كويتي أيا كان موقعه.

من جانبه قال النائب بدر الداهوم إن مسئولية تنظيم كأس الخليج من اختصاص اللجنة العليا التي يترأسها الوزير، فعلى رئيس الوزراء إيقافه عند حده وإلغاء قراراته».

من جهته قال النائب شعيب المويزري إن الوزير معرفي هو رئيس اللجنة العليا المنظمه لبطولة كأس الخليج وهو المسؤول الأول عن الاستعدادات الخاصة باستضافة هذه البطولة، وإيقاف مدير عام الهيئة العامه للرياضة في هذا التوقيت هو تجاوز لحدود منطق المصلحة العامة، وعلى رئيس الوزراء المكلف وقف هذا القرار فتقويم الاعوجاج واجب على الجميع بدون تمييز.

بدوره تسائل النائب محمد المطير «كيف تم معرفة التقصير و التقاعس على بطولة لم تقام أصلاً، «مطالباً سمو رئيس مجلس الوزراء بالتدخل لوقف هذا القرار».

من جهته قال النائب عادل الدمخي إنه على رئيس الوزراء إلغاء هذه القرارات الانتقامية والمهينة للمسؤولين فإنها حكومة تصريف العاجل من الأمور وليست حكومة انتقام وتصفية حسابات في آخر لحظة.

وكان الوزير معرفي قد أصدر قرارا بإيقاف مدير عام الهيئة العامة للرياضة يوسف البيدان عن العمل.

وقال معرفي في قراره: بناء على المصلحة العامة تم إيقاف مدير عام الهيئة العامة الرياضة عن العمل وإحالته للتحقيق بشأن تقاعسه عن أداء مهام عدة وأبرزها التقصير باستعدادات إستضافة دولة الكويت لبطولة كأس الخليج مما سيظهر عجز الدولة عن هذه الاستضافة وهذا الذي لن نسمح به بتاتاً.

داود معرفي

يوسف البيدان

قانونيون: لماذا تصرف الوزير في هذا الشأن في حكومة تصريف العاجل من الأمور؟

رياضيون: قرار ظالم ..والرجل سلك بالفعل طريق التطوير ومحاربة الفساد

الحقيقة ستظهر في القريب العاجل لأنها جريمة مكتملة الأركان بحق الرياضة الكويتية

مواطنون: الهيئة أصبحت بفضل البيدان قوية ولها وجود حقيقي في الأوساط الرياضية

لا نصدق أن سبب الإيقاف "التقاعس عن أداء عمله" فهو من أنزه القياديين

الهيئة العامة للرياضة

رياضيون كويتيون استنكروا قرار إيقاف البيدان

نواب طالبوا بسحب قرار الإيقاف

بعد تعدي مجموعة بالضرب على أحد الطلبة وبعض أعضاء الهيئة التعليمية

«التربية» عن حادثة الاعتداء بإحدى مدارس العاصمة: إجراءات قانونية بحق المعتدين

استنكرت وزارة التربية بشدة حادثة الاعتداء التي وقعت نهاية دوام الخميس الماضي في إحدى مدارس منطقة العاصمة التعليمية، بدخول أشخاص إلى المدرسة والاعتداء بالضرب على أحد المتعلمين وبعض أعضاء الهيئة التعليمية.

وأكدت وزارة التربية اتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة بحق المعتدين، إضافة إلى إحالة الواقعة للتحقيق الداخلي لتطبيق لائحة النظام المدرسي، وكذلك اتخاذ الإجراءات نحو إحالتها لجهات التحقيق الجنائي.

وبينما أعربت الوزارة عن أسفها لمثل هذه الأفعال الفردية غير التربوية والدخيلة على المجتمع، جددت حرصها في الحفاظ على أمن وسلامة المتعلمين، وحفظ حقوق جميع منتسبيها من أعضاء هيئة تعليمية وإدارية، وعدم تهاونها في تطبيق كافة الإجراءات القانونية على كل من يخل بالنظام داخل الصرح التعليمي.

كما أكدت التزامها بحماية حقوق الموظفين، وتعزيز احترام المعلم والصرح التعليمي، والعمل دائما نحو توفير بيئة دراسية تربوية مناسبة لجميع عناصر العملية التعليمية، وتقدير جهود جميع العاملين في المجال التعليمي.

من جهتها،استنكرت جمعية المعلمين الكويتية حادثة الاعتداء المؤسف على بعض معلمات مدرسة عبدالمحسن محمد رشيد البدر الابتدائية للبنين في منطقة جابر الأحمد ومن قبل ولي أمر ومقربين له ، وما مورس من اسلوب همجي وصل إلى حد العنف والتعسف والغطرسة ضد المعلمات والإدارة المدرسية وكأننا في مجتمع الغاب ، وفي دولة لا قوانين فيها ، وإلى ضرب إحدى المعلمات بشكل مباشر حتى أغمي عليها ، إلى جانب عدم احترام الحرم المدرسي وكل من فيه ، والإجراءات التي اتخذتها الإدارة المدرسية ، في التعامل مع خلاف معتاد يحدث بين طالب وزميله في المدرسة ، بالشكل المهني التربوي والأخلاقي ووفقا للوائح والنظم ، وبما يساهم في حسم الخلاف أو العراك بالتراضي والتسامح ، دون الحاجة إلى التصعيد أو التكرار .

كما عبرت الجمعية في امتعاضها للتعامل البطيء الذي مارسته وزارة التربية مع هذا الحادث إلى جانب التعامل غير المبرر من قبل بعض أفراد الجهات الأمنية والتحقيق مع الحادث في مخفر المنطقة ، والذي لم يرتق إلى الأسلوب المهني ومراعاة عامل الوقت ، وما عهد من رجال الأمن والتحقيق في سرعة التدخل واتخاذ الإجراءات اللازمة التي يتم من خلالها حسم الحادث بالشكل القانوني المطلوب ، وبما يراعي مكانة المعلمين والمعلمات ، وعدم التأخير بوجودهم في المخفر لأوقات طويلة .

وأكدت الجمعية وقوفها الكامل جموع المعلمين والمعلمات والإدارات المدرسية وأهل الميدان في التصدي لمثل هذه الحالات المؤسفة ، مشيرة إلى أنها طالما كشفت مرارا وتكرارا حقيقة الواقع المؤلم الذي يعيشه المعلمون والإدارات المدرسية بشكل عام ، في ظل غياب قانون يحميهم ، في الوقت الذي طالما طالبت فيه بوضع حد لمثل هذه الاعتداءات من خلال إقرار قانون حماية المعلم ، ومن خلال تأمين السبل الكفيلة لحماية المعلم وتهيئة الأجواء المناسبة له لممارسة رسالته ومسؤولياته الجسيمة على أكمل وجه وبما يتوافق مع مكانته الرفيعة .

وطالبت الجمعية في ختام بيانها وزير التربية د . عادل العدواني ، ووزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف بالتدخل السريع تجاه هذا الحادث المؤسف واتخاذ الاجراءات اللازمة ، مشيرة إلى أن على وزارتي التربية والداخلية أن تمارسا دورهما الفعلي والمنشود ومن واقع مسؤولياتهما في حماية الحرم المدرسي وأهل الميدان ، وما يتعرضون له من حوادث اعتداء جسدي أو لفظي يمس كرامتهم وعرضهم وشرفهم ، وهذا ما يتطلب منها أن إقرار القوانين واتخاذ الجزاءات الصارمة والحازمة ، التي من شأنها أن تحد من ذلك ، وتحفظ للمعلمين مكانتهم الرفيعة المستحقة .

وزارة التربية

جمعية المعلمين

لن نتهاون بالدفاع عن منتسبينا والحفاظ على أمن وسلامة المتعلمين

«المعلمين»: وكأننا في مجتمع الغاب حيث تضرب معلمة حتى يغمى عليها